الحوكمة المصرفية و أثرها على الأداء المالي والمحاسبي فى المصارف التجارية السودانية

أ.م.د.بسمات على حسن حمد
جامعة مروي التكنولوجية – السودان

مقدمة:

نجد أنَّ العديد من الشركات والمصارف والجامعات تجد نفسها عاجزة عن التطوير والتنمية ويعود السبب في ذلك إلى ضعف الموارد المادية والبشرية وجودة الخدمات ، الأمر الذي جعل من الحوكمة المصرفية موضوعًا مهمًا وظهور الأزمات المالية والعالمية التى أطاحت باقتصاد عدد كبير من البلدان ويحتل الأداء المالي والمحاسبي مكانًا مهمًا داخل المصارف في قياس كفاءة الاداء .

مشكلة البحث:

يعد تعزيز وتحسين الأداء المالي والمحاسبي فى المصارف التجارية من القضايا المهمة والرئيسة في الوقت الحالي وأنَّ الحوكمة المصرفية هي التي تعمل على ذلك على وفق مبادئ وأحكام تمر بها لأجل سلامة وحماية المصرف .

أسئلة البحث:

1. ما أثر الحوكمة المصرفية على الأداء المالي والمحاسبي ؟
2. هل هنالك تطبيق سليم لأليات الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية السودانية ؟
3. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والتقارير المالية ؟

أهداف البحث:

1. التعرف على الحوكمة المصرفية ومبادئها .
2. توضيح مفهوم الأداء المالي ومؤشرات تقيمية .
3. دراسة العلاقة بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي .

أهمية البحث:

نال موضوع الحوكمة المصرفية في المصارف اهتمامًا واسعًا؛ نظرًا لدوره الفاعل في تقليل المخاطر التي تحدّ من سلامة الأنظمة المصرفية ويعدّ القطاع المصرفي العمود الفقري لاقتصاد الدول .

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي : لوصف الظواهر والأحداث موضع البحث .

المنهج التاريخي : لتتبع الدراسات السابقة .

المنهج الإستنباطي : لصياغة فرضيات الدراسة.

المنهج الإستقرائي : لاختبار صحة الفرضيات.

هيكل البحث :

يتكون البحث من مقدمة و خمسة فصول وخاتمة ، إذ يشمل الفصل الأول على الإطار النظري للحوكمة ويحوي ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول مفهوم وأهمية وأهداف الحوكمة، والمبحث الثاني محددات وآليات ومعايير تطبيق الحوكمة ، والمبحث الثالث الحوكمة المصرفية، وتناول الفصل الثاني الأداء المالي ويحوي أيضًا ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول مفهوم وأهمية وأهداف الأداء المالي ، والمبحث الثاني مقومات تقويم الأداء، والمبحث الثالث معايير ومؤشرات تقويم الأداء، وتناول الفصل الثالث الأداء المحاسبي ويحوي ثلاثة مباحث ، المبحث الأول مفهوم وأهمية وأهداف المحاسبة ، والمبحث الثاني الأداء المحاسبي، والمبحث الثالث الحوكمة المصرفية وعلاقتها بالأداء المالي والمحاسبي، وتناول الفصل الرابع الدراسة الميدانية ويحوي أيضًا ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول نبذة تعريفية على عينة من المصارف التجارية السودانية (بنك الخرطوم ، وفيصل الإسلامي ، والإسلامي السوداني، والادخار، والنيلين)، والمبحث الثاني الهياكل التنظيمية، والمبحث الثالث الحوكمة في المصارف التجارية، أما الفصل الخامس فهو الدراسة التطبيقية ويحوي ايضًا ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الاول إجراءات الدراسة الميدانية، والمبحث الثاني تحليل

بيانات الدراسة، والمبحث الثالث اختبار الفرضيات، وأخيرًا الخاتمة وتشتمل النتائج ومن ثم التوصيات وقائمة المراجع والملاحق

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية – الأداء المالي – الأداء المحاسبي

Banking governance and its impact on financial and accounting performance in Sudanese commercial banks

Basmat Ali Hassan Hamad Ali

Abstract

The study dealt with banking governance and its impact on the financial and accounting performance in Sudanese commercial banks, the problem of the study was that enhancing and improving the financial and accounting performance in commercial banks is one of the important and main issues at the present, and that banking governance is what works on this in accordance with the principles and provisions it passes in order to Bank safety and protection, the study aimed to identify banking governance and its principles, clarify the concept of financial performance and evaluative indicators, and attempt to show the importance of financial statements in the accounting system. To achieve the objectives of the study, the following hypotheses were tested: There is a statistically significant relationship between banking governance and financial and accounting performance. There is a statistically significant relationship between banking governance and the standards and indicators for evaluating financial performance, and there is a statistically significant relationship between banking governance and the bank's financial oversight. There is a statistically significant relationship between banking governance and the bank's financial reports. The study followed a set of Methodologies including the deductive method in defining the problem and formulating hypotheses, the inductive method in tracking the problem, in addition to the historical method in presenting previous studies, and the analytical approach in testing the study hypotheses. The study proved the validity of the study's hypotheses by using statistical methods in analyzing the study data, which was collected through a questionnaire, based on testing the hypotheses. The study concluded many results, the most important of which are: Commercial banks differ from other joint-stock companies because the nature of their work carries risks, in addition to the fact that these banks are responsible for preserving the funds of others (depositors). Bank governance seeks to achieve transparency and protect the rights of shareholders in The bank. The study recommended there must be a review of financial laws, systems and regulations, ensure their integrity to the developments that occur, analyze them and suggest making amendments that help achieve the objectives of financial control, and there must be a modern accounting system to evaluate financial and accounting performance.

Key WORDS: Banking governance – Financial performance - Accounting performance

المقدمة

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة :

تمهيد:

نجد أن العديد من الشركات والمؤسسات والبنوك والجامعات تجد نفسها عاجزة عن التطوير والتنمية ويعود السبب في ذلك لضعف الموارد المادية والبشرية وضعف الأداء وجودة الخدمات ، الأمر الذي جعل الحوكمة من المواضيع المهمة في كافة المؤسسات والمنظمات والإدارات سواء كانت عامة أو خاصة ، وظهور الأزمات المالية والعالمية التي أطاحت باقتصاد عدد كبير من البلدان النامية والمتقدمة وحالات الفشل والتعثر التي واجهتها العديد من المنظمات وكان أبرزها فضيحة أينرون الأمريكية (Enron) والتي كان سببها تساهل بعض المدققين الخارجين مع مجلس الإدارة وعدم دقة التقارير المالية الصادرة عن الشركة الأمر الذي زاد من أهمية الحوكمة .

يحتل الأداء المالي مكانة مهمة داخل المصارف، وذلك من خلال المؤشرات التي تدل على صحة المركز المالي، نجده يمثل عصب المصرف لوضع الخطط المستقبلية لتوسيع نشاطاتها والمحافظة على أدائها أمام الجمهور بأفضل النتائج .

إذ أن تحسين الأداء المحاسبي وتطويره لم يعد اختيارياً ولكنة أصبح شرطاً جوهرياً للبقاء والاستمرارية وعدم الاندثار، ومن بين الأليات المتاحة الحصول على أحسن أداء لحوكمة الشركات إذ تعتبر مفتاحاً أساسياً وضرورياَ لتحسين الأداء المؤسسي، كما تساعد على توليد الأرباح وتقليل المخاطر وزيادة القيمة السوقية وكذلك التنبؤ باستمرارها أو فشلها على المدي الطويل.

مشكلة الدراسة: ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية :-

1- ماهو أثر الحوكمة المصرفية على الأداء المالي ؟

2- ما هو أثر الحوكمة المصرفية على الأداء المحاسبي ؟

3- هل هنالك تطبيق سليم لأليات الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية السودانية ؟

4- هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والتقارير المالية للمصارف؟

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية :

تكمن في كونه تناول أحد المواضيع الهامة والحديثة نسبياً في المحاسبة والتي تتضمن تتطور واستمرارية المصارف سواء في القطاع العام أو الخاص وتعتبر من أهم العمليات الضرورية واللازمة للتأكد من حسن سير عمل المصرف وتأكيد نزاهة الإدارة فيه .

وكذلك تظهر أهميته الدراسة من قلة البحوث والدراسات في السودان التي تناولت الحوكمة المصرفية وبذلك يمكن اعتبارها مساهمة في إثراء المكتبة العربية بدراسات حول الحوكمة والخروج بنتائج وتوصيات تسهم في الارتقاء بأداء العمل فى المصارف التجارية السودانية .

الأهمية العملية :

لقد نال موضوع الحوكمة المصرفية في البنوك اهتماماً واسعا نظرا لدوره الفعال في التقليل من المخاطر التي تحدد سلامة واستقرار الأنظمة المصرفية وأن القطاع المصرفي يعتبر العمود الفقري لاقتصاد الدول وتكمن في الأتي:

1- مساهمة الحوكمة في التقليل من المخاطر المالية والقضاء على الفساد المالي والإداري في المصارف

2- المساعدة فى كشف اختراع أنظمة بعض الفروع فى المناطق التي تأثرت بحرب أبريل .

3- تطبيق قواعد الحوكمة في القطاع المصرفي يساعد على تحسين أداء الإدارة .

4- تحظي المصارف التي تطبق الحوكمة بزيادة ثقة المستثمرين .

أهداف الدراسة :تسعي الدراسة إلي تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في الأتي :

1. التعرف علي مفهوم وأهمية الحوكمة المصرفية ومبادئها.
2. توضيح مفهوم الأداء المالي ومؤشرات تقييمية .
3. توضيح مفهوم وأهداف الأداء المحاسبي.
3. تحديد أثر تطبيق أليات الحوكمة المصرفية على الأداء المالي والمحاسبي في البنوك التجارية .

فرضيات الدراسة : تقوم الدراسة على اختبار الفرضيات الأتية :

1- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي

2- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية ومعايير ومؤشرات تقويم الأداء المالي.

3- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والرقابة المالية للمصرف.

4- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والتقارير المالية للمصرف

منهجية الدراسة : إعتمدت الدراسة على المناهج التالية : المنهج التاريخي لإستعراض الدراسات السابقة والكتب والمراجع ،والمنهج الإستباطي للتعرف علي طبيعية المشكله والمنهج الإستقرائي لإختبار صحة الفروض ،والمنهج الوصفي التحليلي لإستخدام الطرق الإحصائية مثل الجداول والتكرارات والنسب المئوية وإختبار مربع كاي لتحديد أثر المتغير التابع وكذلك إستخدام برنامج spss لتحليل البيانات .

أدوات مصادر جمع البيانات :

1. المصادر الأولية : الاستبانة .
2. المصادر الثانوية : الكتب والمراجع والدوريات والرسائل الجامعية والإنترنت .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : ولاية نهر النيل (المصارف التجارية السودانية)

الحدود الزمانية : 2024م .

الحدود الموضوعية : الحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي .

الحدود البشرية : الموظفين بالمصارف التجارية السودانية .

ثانياً : الدراسات السابقة :

1. دراسة: حسين (2013م)

تناولت هذه الدراسة فعالية الأداء المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي ما مدي مساهمة النظام المحاسبي في تفعيل الأداء المحاسبي للمؤسسة الوطنية للجيوفيزياء ؟ وتهدف الدراسة الي ابراز مفهوم كل من الأداء المحاسبي

ونظام المعلومات المحاسبي وفعاليته والتعريف بالنظام المحاسبي المالي ، وبنيت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها إصلاح النظام المحاسبي الجزائري كفيل بتحسين الأداء المحاسبي في المؤسسة الوطنية ، وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج يعتبر نظام المعلومات المحاسبي البنية الأساسية للمؤسسة الوطنية التي يعتمد عليها تقديم الصورة الصادقة والحقيقة عن الوضع المالي للمؤسسة وتصميم نظام معلومات محاسبي مبني على أسس ومبادئ سليمة يسمح بتوليد معلومات ذات مصداقية وملائمة لجميع الأطراف من أجل اتخاذ القرارات اللازمة ، وتوصي الدراسة بعدد من التوصيات منها التزام المؤسسة بالإفصاح عن القوائم المالية وفق ما حدده النظام المحاسبي المالي وهى الميزانية وحساب النتائج وتغيرات حركة الأموال وضرورة تحديث الأطر التشريعية للقوانين التجارية والجبائية لتناسب مع النظام المحاسبي المالي .

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على فعالية الأداء المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وتتفق مع دراسة الباحثة في أنها تناولت الأداء المحاسبي وتختلف عنها في أنها كانت شاملة للحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي . (منصوري، 2013) .

2. دراسة: أبوبكر(2016م)

تناولت هذه الدراسة أثر فاعلية الرقابة المالية على تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السودانية، وهدفت الدراسة الي معرفة كفاءة وفعالية النظام الرقابي المتبع ببنك الخرطوم ودورة في تقويم الأداء المالي ومعرفة مدي مساهمة نظام الرقابة المالية في المحافظة على أموال العملاء بالبنك ، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والوصفي التحليلي ، وتكون مجتمع الدراسة من 80 فرد من الموظفين ببنك الخرطوم ، وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها اهتمام الإدارة العليا بالبنك بالتقارير الرقابية مما أسهم في رفع كفاءة الأداء ، وأصت الدراسة بعدد من التوصيات منها على الإدارة العليا بالبنك الإبقاء على الكوادر ذات الخبرة العالية وزيادة الإهتمام بالحوافز لرفع كفاءة وفعالية الأداء .

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها تناولت اثر فاعلية الرقابة المالية على تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السودانية بينما ركزت الدراسة الحالية على الحوكمة المصرفية وأثرها على الأداء المالي والمحاسبي. (عثمان، 2016م) .

3. دراسة: عمر (2017م)

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة في سوق عمان المالي ، وتمثلت مشكلة الدراسة في الأزمات المالية المتعاقبة بما فيها الأزمة المالية العالمية التي حدثت في العام 2008م الي تدني الثقة التي يوليها المساهمون وغيرهم من أصحاب المصالح في التقارير المالية التي تصدرها الشركات المساهمة ، وهدفت الدراسة الي تحديد الأليات المستخدمة في تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات الصناعية من أجل تحسين المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية الصادرة عنها والتعرف على أثر تطبيق اليات الحوكمة في تخفيض المخاطر التي تواجها الشركات الصناعية ، وبنيت الدراسة الي عدد من الفرضيات منها هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة احصائية بين أثر أليات تطبيق نظام الحوكمة في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي ، الي عدد من النتائج منها أن عنصر الشفافية والافصاح في التقارير المالية المنشورة الصادرة عن تلك الشركات يحظى باهتمام كبير من عالم الأعمال مثل الهيئة العامة للأوراق المالية ومراقبة الشركات والبنك المركزي ، وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها زيادة العمل على اعتماد قواعد الحوكمة الارشادية الخاصة بمبدأ الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة العامة الأردنية وذلك لأهميتها في الحصول على تقارير مالية تتصف بالثقة والمصداقية .

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في تناولت أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة في سوق عمان المالي وتتفق معها في تناولها لحوكمة الشركات بينما ركزت الدراسة الحالية على الحوكمة المصرفية وأثرها على الأداء المالي والمحاسبي . (الحياري، 2017م) .

المبحث الأول

مفهوم وأهمية الحوكمة المصرفية

تعتبر المؤسسة المصرفية أحد أهم أجزاء النظام المالي ، وإن استقرار هذا النظام مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي ،وهنالك العديد من الأسباب التي سببت عدم استقرار النظام المصرفي ومنها عولمة الأسواق المالية وظهور الكثير من الابتكارات المالية التي أدت إلي الحد من جدوي أو فعالية الأدوات التقليدية والوسائل الحديثة الهامة التي تهدف إلي الحفاظ وضمان الاستقرار في النظام المالي ككل .

تعريف حوكمة المصارف :

نظراً لخصوصية المصارف عن غيرها من الشركات ،فإنها تتميز بأسلوب حوكمة خاصة بها ،ولقد تعددت تعريفات الحوكمة المصرفية ومنها:

يمكن تعريفها على "أنها مجموعة من الإجراءات والأساليب الخاصة التي توضح ألية تسيير مجلس الإدارة والمديرين التنفيذين لمختلف نشاطات المصرف وشؤونه (تحديد الأهداف الاستراتيجية للمصرف ومتابعة سير العمليات اليومية للبنك والتأكد من سير أنشطة البنك تبعاً للوائح والقوانين والقيام بمسؤولياته تجاه أصحاب المصلحة بصورة كاملة ". (سليمان، 2008م) .

كما أن الحوكمة في المصرف تعني " مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ،وحماية حقوق المودعين والمساهمين والاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية ".

ولقد عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية حوكمة البنوك على أنها "الطريقة التي تدار بها أعمال وشؤون البنك من قبل إدارته العليا ،لما في ذلك كيفية قيامة بما يلي:-

1. وضع استراتيجية البنك وأهدافه.
2. تحديد احتمال تعرض البنك إلي مخاطر.
3. إنجاز عمليات البنك اليومية .
4. حماية مصالح المودعين وتلبية التزامات المساهمين مع الأخذ بعين الإعتبار مصالح أصحاب المصلحة الأخرين. (أنسية، 2013م) .

ثانياً : أهمية الحوكمة في المصارف:

تعتبر الحوكمة أحد أكثر العناصر أهمية للوصول لنظام مصرفي جيد وفعال ،وتتمثل أهمية حوكمة المصارف من خلال النقاط التالية: (عمري و لحليح، 2015م) .

1. الحفاظ على الجهاز المصرفي والمحافظة عليها .
2. تعزيز ثقة الجمهور في النظام المصرفي والمحافظة عليها.
3. حماية حقوق المودعين والمساهمين .
4. تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وبالتالي تنمية المدخرات والأرباح .
5. إنشاء أنظمة فعالة في إدارة الجهاز المصرفي .

وتحقق الحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بالأداء المصرفي والمحافظة على أمواله مما يعزز الاستقرار المالي ثم الاستقرار الاقتصادي (خمالي، 2017م) .

ثالثاً :أهداف الحوكمة المصرفية

تهدف حوكمة المصارف إلي ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية والفنية واحترام الضوابط والسياسات المرسومة ، وتتناول الممارسة السليمة للقواعد وتساعد على جذب الاستثمارات وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صورة سواءاً كان إدارياً أو ماليا أو محاسبيا ، وتدعيم استقرار أسواق المال وتحسين الاقتصاد وذلك من خلال ما يلي : (درويش، 2007م) .

1) التأكيد على الإلزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي .

2) تدعيم عنصر الشفافية في كافة المعاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية .

رابعا: أطراف الحوكمة المصرفية : (سليمان، 2008م)

1. المساهمون : وهم يقومون بتقديم راس المال من خلال ملكيتهم للأسهم في المصرف .
2. مجلس الإدارة : ويترأسه رئيس يتم انتخابه من قبل أعضاء المجلس وهم الذين يقومون باختيار المديرين التنفيذين والذين يؤكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المصرف .

خامساً : ركائز الحوكمة المصرفية :

1/ السلوك الأخلاقي : إن هذا المرتكز يشير إلي البيئة الأخلاقية والقيم الخاصة التي يتم تعميمها على المصارف ،والتي تحدد النطاق المناسب لإجراء الحوار الصريح في الوقت الصحيح لحل المشكلات .

2/ الرقابة والمساءلة: إذ يتحتم وضع إطار فعال للتقارير المالية حتي تكتمل أحكام الرقابة الفاعلة على أداء المصارف بشرط أن يتسم هذا النظام بالشفافية والإفصاح .

3/ إدارة المخاطر: إن تطور النظام المصرفي في بداية الثمانيات أدي إلي تعرض البنوك إلي درجات عالية من المخاطر ،الأمر الذي أستوجب تشكيل إدارة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف والتي تعد من أهم ركائز الحوكمة المصرفية .

سادساً : مبادئ حوكمة المصارف:-

لقد حاز موضوع الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية على قدر كبير من اهتمام السلطات الرقابية والمنظمات الدولية ،وقد أصدرت هيئات عالمية مبادئ دولية تتضمن معايير للحكم الراشد في المؤسسات المالية والمصرفية تتمثل عموماً في:

1) المبادئ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية :أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في البنوك عام 1999م ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام 2005م وفي فبراير 2006م أصدرت نسخة معدلة تتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل في : (زيدان ، 2009م) .

أ- يجب أن يكون مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وأن يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك .

ب- يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة على الأهداف الاستراتيجية بالبنك وقيم ومعايير العمل أخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين. (مقداد و طراد، 2016م) .

ج- يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسئوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين والعاملين وأن يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات.

سابعاً : الرقابة المصرفية :

تتأكد السلطة الشرعية لأي بنك مركزي من خلال تحكمه وسيطرته على نشاطات البنوك ومختلف مؤسسات الوساطة المصرفية العاملة ضمن الجهاز المصرفي ،وتتجسد هذه السلطة من خلال وظيفته الرقابية الإشراقية على أعمال هذه المؤسسات ومن المهم تحديد إطار تحديد إطار هذه الوظيفة من خلال إعطاء دور الرقابة على أعمال البنوك وإبراز أهميتها.

الحديث عن الرقابة المصرفية يلزمنا التوقف أولا عند مفهوم الرقابة بشكل عام من حيث يوجد اتفاق عام على تعريق الرقابة وهي "على أنها تتمثل في التحقق ما إذا كان كل شيء يحدث وفقاً للخطة المستخدمة وللتعليمات الصادرة وللمبادئ التي تم إعدادها ومن أهدافها توضيح الضعف والأخطاء بغرض منع تكرارها. (عبد الكريم ، 2015م) .

إن وجود رقابة مصرفية جيدة يؤدي بمرور الوقت إلي :

1. دعم النظم المصرفية الوطنية .
2. الإسهام في تحقيق أكبر قدر من الاستقرار المالي.
3. الحد من التعرض للصدمات الخارجية.

المبحث الثاني

مفهوم وأهداف الأداء المالي

يعد مفهوم الأداء عموماً والأداء المالي خصوصاً من أكثر المفاهيم الإدارية ، إذا ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل اي شركة لذا فإن الأداء ليس بمفهوم جديد على ساحة الأدبيات الإدارية والدراسات المحاسبية ، ولقد سعت الشركات حديثاً وقديماً إلي تحقيق أهدافها المتمثلة بالكفاءة والفعالية التي تمت صياغتها ، ويحض الأداء المالي في الشركات والمؤسسات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين والمستثمرين لان الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرارية ، ويعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للشركات ، حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة الشركات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن

الأهداف المحددة ، وتقييم الأداء عملية شاملة تخص كل الأفراد العاملين في المؤسسة مهما كان موقفهم في الهيكل التنظيمي وهذا يشعر الجميع بالعدالة . (السيسي، 1998م) .

أولاً :مفهوم الأداء :

الأداء في اللغة هو "الفعل والعمل ، ويقال أدي العمل إذ قضاة وعملة (اليسوعي، 1986م) وهو "الفعل والعمل ويقال أدي العمل : قضاة وأنجزه ، وأدي الشيء : قام به ، وأدي الدين: قضاة ، وأدي الصلاة : قام بها لوقتها ، وأدي الشهادة أدلي بها ، وأدي إلية الشيء أوصله إلية " . (مصطفى، د.ت) .

لا يوجد اتفاق بين الباحثين بالنسبة لتعريف مصطلح الأداء ويرجع هذا الاختلاف إلي تباين وجهات نظر المفكرين والكتاب في هذا المجال وعرف بأنه " المخرجات أو الأهداف التي يسعي النظام إلي تحقيقها ، ويعرف أيضاً بأنه "قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضي المساهمين والعمال " .

ثانياً : اهداف الأداء المالي

إن التطرق بالدراسة لأهداف المنشأة في عملية تقييم أدائها أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه ، إذا نجد أن معظم طرق تحديد مؤشرات ومعايير التقييم تتطلب تحديد الأهداف ، وبصفة عامة يمكن حصر الأهداف التي تسعي المنشأة لتحقيقها في الأهداف التالية : –

1. السيولة واليسر المالي ،والمردودية إنشاء القيمة وهذا يعتبر هدفاً جديد فرضته الوضعية الراهنة للمحيط الخارجي للخارجي للمنشأة ثم التوازن المالي وتقيس السيولة بالنسبة للمنشأة في قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة أو تعني قدرتها على التمويل بسرعة الأصول المتداولة .

2. التوازن المالي :ويعتبر التوازن المالي هدفاً مالياً تسعي الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المنشأة المالية ، ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها . (النجار، 2007م) .

ثالثاً : مفهوم تقويم الأداء

لقد حظي تقويم الأداء أهمية كبيرة في الدول المتقدمة ، لما يليه من دور في الاستخدام الأمثل للموارد والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة ، وتظهر أهمية تقويم الأداء في المفاضلة بين عدة

مشروعات مقترحة ووصولاً الي اختيار البديل أو المشروع الامثل والذي يتضمن تحقيق الأهداف المحددة .

رابعاً : أهداف عملية تقويم الأداء :

إن الهدف الرئيسي من عملية التقويم هو تحسين الأداء وتطويره ، و أن التحقق من عملية التقويم هدفها الرئيسي من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية :

1- التزويد بالمعلومات : إن عملية تقويم الأداء تزود الإدارة بالمعلومات الموضوعية عن النتائج التي تحققها الإدارة التنفيذية ،وتزويدها بالمعلومات الضرورية لوضع السياسات المستقبلية المتعلقة بالتدريب والترقية وغيرها

2- ترشيد عملية التخطيط : ويتم ذلك من خلال تزويد عملية التخطيط والجهات القائمة عليها بالبيانات المتعلقة بنتائج التنفيذ ومستوي كفاءة التنفيذ ،ومعوقات عملية التنفيذ وسبل علاجها على نحو يضمن تطوير وتحسين مستوي أداء الوظيفة التخطيطية نفسها.

خامساً : خطوات تقويم الأداء :-

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات الأتية :-

1. جمع المعلومات الضرورية :تعد المعلومات موردا من الموارد الأساسية في عملية التسيير بمختلف مستوياته ،فلا يمكن أن يوجد تخطيط دون معلومات ، ولا يمكن أن يكون اتخاذ القرار دون توفر معلومات ولا يمكن أن تكون رقابة دون معلومات.

2. قياس الأداء الفعلي : هي المرحلة الثانية من عملية التقييم ،من خلالها تتمكن المنشأة من قياس كفاءتها وفعاليتها والعقبة التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي كماهي المعايير والمؤشرات التي يتم اللجوء إليها .

3. مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب : بعد أن تكون المؤسسة قد انتهت من مرحلة قياس الأداء الفعلي تشرع في المرحلة الموالية والمتمثلة مقارنة أدائها المحقق بالأداء المرغوب.

المبحث الثالث

مفهوم وأهمية وأهداف الأداء المحاسبي

فالأداء المحاسبي هو من أهم الوسائل التي تسمح باستخدام الأموال والموارد المتاحة بفعالية وكفاءة من خلال استخدام المعلومات المحاسبية والمتولدة من نظام محاسبي فعال ،ويلعب دور رئيسياً في إدارة وتنظيم تدفق المعلومات ومعالجتها لتمثل في قوائم مالية داخل المنشأة والتي تمد مستخدميها بمعلومات مالية ومحاسبية يستخدمونها في اتخاذ قراراتهم في مختلف جوانب النشاط وفي الحكم على النظام المعتمد.

أولاً : تعريف الأداء :

يعرف الأداء على أنه " العمل الذي تكلف به المنظمة عاملاً معين وإعادة ما يحدد بكمية وينجز بمستوي جودة أي نوعية محددة وفق مقاييس تنسبها المنظمة ،ويؤدي بأسلوب أو بطريقة منهجية تضعها المنظمة كضوابط لنمطية الإنتاج وسلوك العاملين. (الكرخي، 2015م) .

ويعرف كذلك على أنه " مجموعة من المتغيرات من حيث أداء العمل بفاعلية وكفاءة مع أحد أدني من المعوقات والسلبيات الناجمة عن سلوكية العمل . (عباس و علي، 2007م) .

وهذا التعريف يدخل الفعالية والكفاءة كعنصرين مكونين للأداء:

الفعالية : تستخدم الفعالية لقياس قدرة الوحدة الاقتصادية على أهدافها المخططة ،وتعرف على أنها "العلاقة بين مخرجات مركز تكلفة معين وأهدافه ،فكلما زادت مساهمة المخرجات في تحقيق الأهداف المرسومة ،كلما أصبح المركز أو الوحدة الإدارية أكثر فعالية . (شقيري و سلام، 2009م) .

الكفاءة : هي قدرة الوحدة الاقتصادية على تحويل عناصر المدخلات إلي مخرجات، ويمكن التعبير عنها بأفضل علاقة هندسية بين المدخلات والمخرجات. (مرعي و عبد الحي، 1997م) .

ويقصد بالأداء المحاسبي الأهداف أو المخرجات التي يسعي النظام الى تحقيقها أو إنجاز الأهداف وتوجيه الموارد الإنتاجية في الاتجاه الصحيح لبلوغ تلك الأهداف التي قد تدور حول الإنتاجية ،القيمة المضافة ،العائد على الأموال المستثمرة ،الربحية والمسئولية الإنتاجية

ثانياً: تقييم كفاءة الأداء المحاسبي :-

تعتمد عملية تقييم الأداء المحاسبي على اتجاهين أساسين هما الأداء المالي ويعتمد على مدخل تحليل القوائم المالية إضافة إلي الأداء التكاليف الذي يعتمد على مدخل محاسبة التكاليف في توليف مجموعة من المؤشرات والمعايير التي تعتمد عليها في الحكم على ضعف أو قوة النظام المحاسبي والناتجة أساساً من مسك الدفاتر وهنالك عدة طرق لقياس الأداء المحاسبي منها:

1. هامش الربح الإجمالي :يقيس النسبة المئوية لإجمالي الإيرادات المتبقية بعد طرح تكاليف البضائع المباعة.
2. العائد على الأصول :يقيس ربحية أصول الشركة
3. العائد على حقوق الملكية : يقيس العائد على ربحية أسهم الشركة.

ثالثاً : جودة المعلومات المالية والمحاسبية :-

تعتبر المحاسبة بصفة عامة نظاما للمعلومات يتميز بقدرته على توفير المعلومات المحاسبية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية ، حيث أصبحت هذه المعلومات ركيزة أساسية من ركائز صنع القرار سواء كان ذلك على المستوي الكلي لرسم السياسات على مستوي استراتيجيات الشركات .

رابعاً : أثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي في البنوك التجارية:

إن تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية أمر ضرورياً في ظل التغيرات الاقتصادية التي تمر بها واشتداد المنافسة ،حيث تعتبر الحوكمة هي المحرك الفعال في تحسين الأداء للبنوك التجارية عبر ممارسات وأليات .

الممارسات السليمة لحوكمة تحسين الأداء المالي :

إن الممارسات السليمة للحوكمة في البنوك التجارية تساعدها في الاقتصاد عامة وفي جذب الاستثمارات والرفع في الأداء المالي للبنوك،والقدرة على المنافسة على المدي الطويل وذلك من خلال: (حبيب، د.ت)

1. التأكد من الشفافية في المعاملات المؤسسية ،وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد الذي يؤدي إلي استنزاف موارد البنك وتأكل قدرتها التنافسية وبالتالي إنصراف المستثمرين عنها .

2. إجراءات الحوكمة المصرفية تؤدي إلي تحسين إدارة البنك مما يساعد على جذب الاستثمارات بشروط جيدة وعلى تحسين كفاءة أداء المالي للبنك .

التأثيرات الفعلية لتطبيق الحوكمة علي أداء البنوك :

كان لتطبيق الحوكمة الأثر الكبير في البنوك السودانية التجارية مما عزز ذلك من نظام المكأفات المعتمد من مجلس الإدارة مما ساهم في إرساء حوكمة مؤسسية سليمة و إدارة فعالة للمخاطر وتحديث الأنظمة المحاسبية مثل النظام الألماني (IMALL) فيه جزء كبير من الرقابة من خلال إجراءات الرقابة المصرفية .

المبحث الرابع
الدراسة الميدانية

أولاً : أداة البحث

تم تصميم استبانة بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة وأراء عدد من أعضاء هيئة التدريس ذوى الخبرة في هذا مجال المحاسبة، وكذلك بعض الإداريين وأصحاب الخبرة في مجال المحاسبة ، وذلك لتحديد فقرات الاستبانة ، وقد تم تحكيم الاستبانة من قبل ذوى الخبرة.

ثانياً :عينة الدراسة :

تم توجيه الاستبانة إلى عينة تتكون من 110 فرد من الموظفين بمصرف (الخرطوم ، الإسلامي السوداني، فيصل الإسلامي ،الادخار ،النيلين)،وتم جمع 100 استمارة بعد توزيعها وتم تحليل 100 استمارة صالحة للتحليل من جملة الاستمارات المستردة ،وتتكون الاستبانة من جزأين :

الجزء الأول : يتضمن المعلومات الشخصية المبحوثين (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، المؤهل المهني) وذلك للوقوف على أعمار ومؤهلات وتخصصات وخبرات ووظائف المبحوثين.

ثالثاً : عبارات الاستبانة :

تم توجيه عبارات الاستبانة على الموظفين بالمصارف التجارية السودانية (عينة الدراسة) وقد احتوت الاستبانة على (40) سؤال و على كل فرد من عينة الدراسة تحديد إجابة واحدة في كل سؤال وفق مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة).

وقد تم توزيع عبارات الاستبانة على فرضيات الدراسة الأربعة، وقد اشتملت كل فرضية على عدة عبارات.

صدق وثبات الاستبانة :

ثبات أداة الدراسة يعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها علي الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة. (العساف، 1995م) .

استخدمت طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة وقد تبين أن معامل الثبات مرتفعة مما يطمئن علي استخدام الاستبانة .

وتم اختبار ثبات عبارات الاستبانة عن طريق معامل ألفا كرونباخ الإحصائي وقد كانت النتيجة 0.83 من 1 وهذا يدل على ثبات عبارات الاستبانة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الطرق والإجراءات الإحصائية التالية:

- العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات.
- النسب المئوية.
- الوسط الحسابي.
- الانحراف المعياري
- اختبار مربع كاى لاختبار فرضيات الدراسة.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه علي البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Spss) Statistical

Package for social science والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج كما تم استخدام برنامج Microsoft Office Excel 2007 في عمليات الرسم البياني.

تطبيق أداة الدراسة :

وزعت الاستبانة على عينة الدراسة وتم تفريغ البيانات في جداول أعدتها الباحثة لهذا الغرض ، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (1 2 3 4 5) على الترتيب .

عرض ومناقشة الفرضيات:

وفى الجزء التالي تقوم الباحثة باستعراض ومناقشة نتائج الفرضيات:

أولاً : عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي.

جدول(1) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومربع كاي عن عبارات الفرضية الأولى

العبارة	قيمة كاي المحسوبة	القيمة الأحتمالية لمربع كاي	التفسير	الوسط الحسابي للعبارة	التفسير	الأنحراف المعياري
يلعب المساهمون دورا هاماً في تطبيق الحوكمة من خلال اختيار مجلس فعال يتولى المسئولية الكاملة.	63.440	0.000	لاتوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.71	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.686
تسعي حوكمة المصارف إلي تحقيق الشفافية وحماية حقوق المساهمين في المصرف.	78.640	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.70	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.659
الحوكمة إطار يتضمن نظم وقواعد تحدد طريقة اتحاد المصارف.	104.300	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.97	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.797
وجود نموذج جيد لحوكمة المصارف يحقق توازن بين الإدارة والملكية .	111.200	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.78	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.773
تبني المصرف لسياسة الحوكمة يسمح له بالكشف عن المخاطر المالية.	54.560	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.76	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.740
المستثمرون يبحثون عن الأسواق المالية والمصارف التي تطبق مبادئ الحوكمة .	88.100	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.93	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.868
تطبيق قواعد الحوكمة الجيدة يساعد في الحصول على التمويل .	58.800	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.87	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.761

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول (1) أن:

1. قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 63,440 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافق.

2. قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 78,640 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,70

3. قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 104,300 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,97

4. قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 111,200 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,78

5. قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 54,560 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,76

6. . قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 88,100 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,93

7. قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 58,800 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,87.

وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل استنتجت الباحثة أن الفرضية الأولى (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي) متحققه ولصالح الموافقين.

ثانياً : مناقشة نتائج الفرضية الثانية : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية ومعايير ومؤشرات تقويم الأداء المالي.

جدول رقم (2) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومربع كاي عن عبارات الفرضية الثانية

العبارة	قيمة كاي المحسوبة	القيمة الأحتمالية لمربع كاي	التفسير	الوسط الحسابي للعبارة	التفسير	الأنحراف المعياري
استخدام الحوكمة والمعايير يساعد على البقاء والاستمرارية في عمل المصرف	67.280	0.000	لاتوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.71	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة	0.671
للمصرف القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل من خلال السيولة المتوفرة	81.360	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.72	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة	0.653
قياس النتائج على ضوء المعايير يساعد على تقويم الأداء المالي	54.000	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.78	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة	0.719
معايير الحوكمة المطبقة بالمصرف تؤدي إلى تعزيز الثقة في الأسواق المالية	89.360	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.93	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة	0.671
الأداء المالي والمحاسبي الجيد يعتمد على وجود نظام محاسبي حديث	82.500	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.83	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة	0.911
حوكمة المصارف ترتكز على وجود نظام محاسبي حديث	85.700	0.000	لاتوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.81	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة	0.895
تطبيق مؤشرات الأداء المالي المبنية على الربح المحاسبي من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحللون الماليون	115.100	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.69	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة	0.720

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول (2) أن:

1. قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 67,280 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,71

2. قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 81,360 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,72
3. قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 54,000 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,78
4. قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 89,360 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,93
5. قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 82,500 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,83
6. قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 85,700 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,81
7. قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 115,100 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,69.

وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل استنتجت الباحثة أن الفرضية الثانيه (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية ومعايير ومؤشرات تقويم الأداء المالي) متحققة ولصالح الموافقين.

الامالية للمصرف

ثالثاً : عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والرقابة المالية للمصرف.

العبارة	قيمة كاي المحسوبة	القيمة الأحتمالية لمربع كاي	التفسير	الوسط الحسابي للعبارة	التفسير	الأنحراف المعياري
تعتبر حوكمة المصارف من العوامل التي تعزز استقرار النظام المالي	81.440	0.000	لاتوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.68	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.649
لابد من تطبيق معايير مهنية وأخلاقية في القطاع المالي لحماية العملاء	72.560	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.60	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.711
من أهداف الرقابة المالية العمل على ضمان وسلامة التصرفات المالية والكشف عن الانحرافات	83.600	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.54	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.673
تساعد الرقابة المالية بالمصارف على تفادي التعرض لأي خسائر أو أعباء مالية	117.800	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.65	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.716
نجاح الحوكمة في المصارف يرتبط بالدور الاشرافي والرقابي للبنك المركزي	109.700	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.70	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.759
نظام الرقابة الداخلية للمصرف يقوم بدور فعال في تقليل مخاطر التعثر المالي	65.840	0.000	لاتوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.61	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.709
إجراء جرد مفاجئ وتفتيش للخزينة يعد من عوامل نجاح الرقابة المالية	89.040	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.48	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.659

جدول (3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومربع كاي عن عبارات الفرضية الثالثة

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول (3) أن:

1. قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 81,440 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,68

2. قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 72,500 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,60

3. قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 83,600 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,54

4. قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 117,800 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية

بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,65

5. قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 109,700 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,70

6. . قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 65,840 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,61

7. قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 89,040 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,48.

وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل استنتجت الباحثة بأن الفرضية الثالثه (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والرقابة المالية للمصرف) متحققة ولصالح الموافقين.

رابعاً: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرابعه: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والتقارير المالية

جدول (4) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومربع كاي عن عبارات الفرضية الرابعة

العبارة	قيمة كاي المحسوبة	القيمة الأحتمالية لمربع كاي	التفسير	الوسط الحسابي للعبارة	التفسير	الأنحراف المعياري
تحديث معايير الحوكمة في المصرف دورياً بضمن استمرار المحافظة على المنافسة في الأسواق المالية	74.000	0.000	لاتوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.74	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.691
إدارة المصرف هي المسئولة عن إعداد التقارير المالية وتقويم الأداء المالي والمحاسبي في المصرف	86.960	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.77	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.617
يتم فحص جميع العمليات المالية بالمصرف بواسطة المراجع الداخلي	61.040	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.71	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.769
التطبيق الفعال لحوكمة الشركات يعمل على دعم ثقة المستثمرين في مصداقية القوائم المالية	64.400	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.81	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.720

يستخدم ملاك الشركات التقارير المالية لجذب المستثمرين والمساهمين المحتملين	57.040	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين حل العبارة	1.81	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.748
يتم التأكد من صحة معلومات القوائم المالية بواسطة مراجع خارجي مستقل	55.440	0.000	لاتوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين حل العبارة	1.77	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.802
تطبيق الحوكمة يعزز من موثوقية التقارير المالية لدى المصرف	91.760	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين حل العبارة	1.71	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.640

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول (4) أن:

1. قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 74,000 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 0,691

2. قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 86,960 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 0,617

3. قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 61,040 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 0,769

4. قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 64,400 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 0,720

5. قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 57,040 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 0,748

6. قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 55,440 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 0,802

7. قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 91,760 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 0,640

وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل استنتجت الباحثة بأن الفرضية الرابعه (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والتقارير المالية) متحققة ولصالح الموافقين.

الخاتمة :

المراجع والمصادر :

إبراهيم وأخرون مصطفى. (د.ت). المعجم الوسيط. القاهرة : مطبعة مصر.

أبوبكر عثمان محمد عثمان. (2016م). أثر فاعلية الرفابة المالية على تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السودانية . السودان: رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة شندي ، كلية الدراسات العليا.

إدريسي إسماعيل محمادي عبد الكريم . (2015م). واقع الرقابة المصرفية في الجزائر مع المعايير العالمية . الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسية والعلوم التجارية ، تخصص مالية.

إلهام مقداد، و هناء طراد. (2016م). أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لكنة بازل. تبسة: رسالة ماجستر غير منشورة ، جامعة العربي التبسي.

حسين منصوري. (2013). فعالية الأداء المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي. الجزائر : رسالة ماجشتير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرياح.

حمد العساف. (1995م). المدخل إلى البحث ف العلوم السلوكية. الرياض: كمتبة الكعيبان.

ذوقان العبيدات. (2002م). البحث العلمي مفهومه وأدواته وأسالبه . عمان: دار الفكر.

ريم عمري، و الطيب لحليح. (2015م). الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية. جامعة الأخوة: مجلة العلوم الإنسانية .

سدرة أنسية. (2013م). حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، صفحة 81.

سهيلة محمد عباس، و علي حسين علي. (2007م). إدارة الموارد البشرية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع .

صلاح الدين السيسي. (1998م). نظم المحاسبة والراقبة وتقييم الأداء في المصاربف والمؤسسات المالية . لبنان: دار الوسام للطباعة والنشر.

عبد الحي مرعي، و عطية عبد الحي. (1997م). المحاسبة الإدارية مفاهيم إتخاذ القرارات ، تخطيط ، رقابة ، تقييم الأداء . الإسكندرية: الدار الجامعية .

عبد العزيز النجار. (2007م). أساسيات الإدارة المالية . الإسكندرية: المكتب العربي الحديث للنشر .

عدنان بن حيدر بن درويش. (2007م). حوكمة الشركات ودورة مجلس الإدارة. الكويت: اتحاد المصارف العربية .

علي خمالي. (2017م). دراسات مقدمة في المصارف التجارية . سوريا : جامعة تشرين ، قسم العلوم المالية والمصرفية.

عمر يوسف عبد الله الحياري. (2017م). أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة في سوق عمان المالي. عمان : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط – كلية الأعمال.

كريمة حبيب. (د.ت). الإطار النظر بين الحوكمة والأداء المالي للبنوك. مجلة الدراسة الاقتصادية والمالية العدد التاسع، صفحة 80.

لويس معلوف اليسوعي. (1986م). المجند في اللغة والإعلام . بيروت: دار المشرق.

مجيد الكرخي. (2015م). موازنة الأداء وآليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة . عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

محمد زيدان . (2009م). أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، كلية العلوم الاقتصادية ، العدد التاسع، الصفحات 17-19.

محمد مصطفى سليمان. (2008م). حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري. الاسكندرية : الدار الجامعية.

نور موسى شقيري، و أسامة عزمي سلام. (2009م). دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية . عمان: دار المسيرة للنشر.

الملاحق : منشور بنك السودان المركزي

ضوابط حوكمة المصارف

التاريخ 22ذو القعدة 1441ه

الموافق 13 يوليو 2020م

الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي

منشور رقم (5/ 2020م)

معنون للمصارف كافة

الموضوع : ضوابط حوكمة المصارف

عملا بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (60) :2 من قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2004م وفى إطار تطوير موجهات الضبط المؤسسي بالمصارف وتفعيلاً لدور ومهام مجالس الإدارات التنفيذية بالمصارف فقد تقرر الأتي :

أولاً : إلغاء منشور ضوابط حوكمة المصارف رقم (2/ 2020) الصادر بتاريخ 2 يناير 2020م .

ثانياً : الهيكل التنظيمي :

يتكون الهيكل التنظيمي بواسطة المؤسسين على أن تكون من مجلس الإدارة والذي تتبع له الإدارات الأتية (إدارة المخاطر ،إدارة الإلتزام ،إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الرقابة الشرعية) والإدارة التنفيذية (المدير العام ونائب المدير العام) وبقية الوظائف الأخري .

ثالثاً : الجمعية العمومية

1/ الإلتزام بعقد إجتماع للجمعية العمومية للمساهمين سنوياً على ألا يتعدي تاريخه الربع الثاني من العام الذي يلي إنتهاء السنه المالية .

2/ عدم الإعلان عن عقد إجتماع الجمعية العمومية إلا بعد إجازة بنك السودان المركزي للحسابات الختامية للمراجعه

3/ تقديم الدعوة للمساهمين وبنك السودان المركزي كمراقب لحضور إجتماع الجمعية

رابعاً : مجلس الإدارة: على المصارف تقديم طلبات الترشيح لأعضاء مجلس الإدارة من غير الخبراء المستقلين للبنك المركزي قبل شهر من تاريخ إنعقاد الجمعية العمومية.